P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 07 – العدد: 02 / (جوان 2019)
Vol: 07 - Issue: 02 / (June 2019)

إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014

Measures to rationalize public spending in Algeria in light of fluctuations in oil prices since 2014

أ.صادق جميلة*
أستاذة مساعدة، جامعة وهران 02
عضو مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي « LAMOR »
Sadek.djamila.ecom@gmail.com

أ.د. دربال عبد القادر
أستاذ التعليم العالي، جامعة وهران 02
مدير مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي « LAMOR »
derbalaek@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2019/03/30 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/22 تاريخ النشر: 2019/06/01

ملخص:

تمثل الأزمات النفطية هاجسا كبيرا تسعى العديد من الدول المصدرة للنفط بما فيها الجزائر للعمل على التصدي لها ومحاولة تجنبها، وذلك لاعتمادها الكبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها العامة. فانخفاض أسعار النفط يؤدي حتما إلى انعدام الاستقرار الإقتصادي بهذه الدول. كما يعد ترشيد الانفاق ضرورة حتمية في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الحاصلة في أسواق النفط الدولية منذ نهاية سنة 2014.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر من أجل ترشيد نفقاتها في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق النفطية في السنوات الأخيرة. فقد لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى القيام بعدة إجراءات، ولعل أهمها تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية في إطار ميزانية التجهيز وتعليق كل توظيف جديد في إطار ميزانية التسيير؛ إضافة إلى تسقيف هذه النفقات.

الكلمات المفتاحية: ترشيد النفقات ؛ أسعار النفط؛ الاقتصاد الجزائري؛ الميزانية؛ النفقات.

التصنيف JEL: G 31, G 38

Abstract:

The oil crises are a major source of concern for many oil-exporting countries, including Algeria, which are trying to avoid them because they rely heavily on oil revenues to finance their public budgets. The fall in oil prices inevitably leads to economic instability in these countries. Lately, the rationalization of spending is a necessity because of fluctuations in international oil markets since the end of 2014.

The purpose of this research is to highlight the most important measures taken by Algeria to rationalize its spending in light of fluctuations in the oil markets in recent years. During this period, Algeria has resorted to several measures, the most important of which has been the freezing of many capital investment projects as part of the capital budget, and the stopping of each new job under the operating budget; plus the cap on these expenses.

Key words: Rationalization of expenditures, oil prices, Algerian economy, budget, expenditures.
JEL Classification: G 31, G 38

* – مرسل المقال: أ. صادق جميلة.

المقدمة:

تلعب النفقات العامة دورا جد هام في الإقتصاد، وذلك لكونها تمثل احدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق أهدافها؛ فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة للدولة. ومع تزايد الطلب على مقومات الحياة الأساسية من خدمات صحية، تعليم وأمن في الدول، أدى بالمقابل إلى تزايد مسؤولية هذه الدول في تحقيق هذا الطلب وذلك من خلال الإنفاق العام. مما فرض على المسؤولين حسن التسيير والاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة من خلال اللجوء إلى ترشيد الإنفاق العام.

وقد عرفت الجزائر منذ بداية سنوات الألفين زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة من خلال انتهاجها سياسة توسعية، حيث اعتمدت على برامج استثمارية خماسية عامة؛ وهذا تزامن مع ارتفاع ايراداتها من المحروقات (حيث تعتمد الجزائر على ايرادات البترول بشكل كبير في تمويل ميزانيتها). إلا أن تدهور أسعار البترول منذ السداسي الثاني لسنة 2014 أوقع الجزائر وكغيرها من الدول التي تعتمد على المواد الطاقوية في تمويل ميزانياتها في أزمة. وأجبرها على اللجوء إلى سياسة التقشف وذلك من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات، وهذا حتى يتسنى لها التحكم والسيطرة على نفقاتها من جهة وحسن استغلالها من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق، ستتناول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية الموالية: **ما مدى تأثر النفقات العامة للجزائر بانهيار أسعار البترول الحاصلة منذ سنة 2014 ؟ وماهي الاجراءات المطبقة من أجل ترشيد نفقاتها؟**

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لأحد المواضيع الراهنة والمهمة في وقتنا الحالي. وبالأخص مع استقرار أسعار البترول في الآونة الأخيرة في حدود 60 دولار للبرميل على عكس ما كان متوقعا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثة إلى معالجة أزمة إنهيار أسعار البترول التي مست الجزائر، وذلك من خلال دراسة تأثيرها على النفقات العامة بالإضافة إلى دراسة مختلف الاجراءات المعتمدة من أجل التحكم في الأمور والحد من آثارها .

الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة الموضوع فإن الدراسات السابقة الخاصة بترشيد النفقات في الجزائر منذ 2014 قليلة جدا. في حين أن دراستنا ستتناول الاجراءات التي تم اعتمادها من قبل الجزائر من 2014 إلى غاية نهاية 2018 في اطار ترشيد النفقات العمومية والمحافظة على التوازنات العامة للبلاد.

أولاً: النفقات العامة : ضوابطها، أسباب تزايدها واجراءات ترشيدها

من أجل أن تحقق أي دولة أهداف مجتمعها وبغية إشباع حاجاته العامة تقوم بما يسمى الإنفاق العام، والذي يعد الأداة المالية الرئيسية للدول.

1– النفقات العمومية وضوابطها

1–1– تعريف النفقات العمومية

تعددت التعاريف الخاصة بالنفقات العمومية، إلا أنها تشترك جميعها على أنها تلك المبالغ المالية التي تصرف من قبل السلطات العمومية قصد تحقيق منفعة عامة (محرزي، 2003، ص: 65). كما تعد مبالغ نقدية تستخدم من قبل هيئة عامة تهدف إلى اشباع حاجة عامة. ويتم اقرار المبالغ من قبل السلطة التشريعية ويقوم بإنفاقها شخص عام من أجل توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (اللوزي، 2000، ص: 89).

يتم تقسيم النفقات العمومية في العادة إلى نوعين، تقسيمات علمية يقوم على أساس منطقي من خلاله يمكن تحليل هذه النفقات وتوزيعها بين مختلف المستويات؛ وتقسيمات عملية تقوم على اعتبارات إدارية مختلفة. والشكل الموالي يوضح أهم تقسيمات النفقات العامة.

الشكل رقم (01) : تقسيمات النفقات العمومية

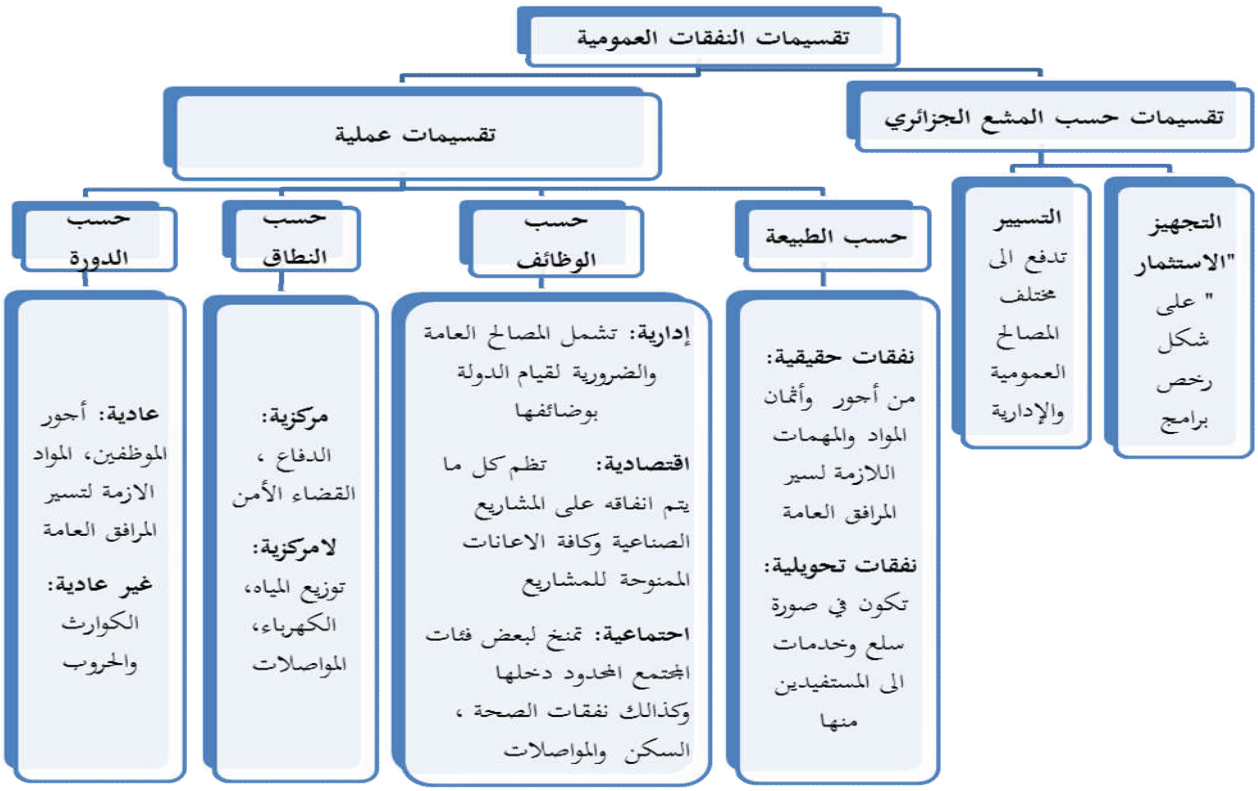

المصدر: من إعداد الباحثين

1–2– ضوابط النفقات العمومية

تُحدد النفقات العمومية وفقا لمجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن هنا يمكن التحدث على ثلاثة ضوابط: ضابط المنفعة في النفقات العمومية، ضابط الإقتصاد في النفقات العمومية وضابط إحكام الرقابة أثناء الانفاق.

1-2-1 ضابط المنفعة في النفقات العمومية: بحيث يجب أن تتكون النفقات العمومية تهدف إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فإذا ما تدخلت الدولة من خلال نفقاتها العامة في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة فهذا يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له (ناشد، 2003، ص: 51).

2-2-1 ضابط الاقتصاد في النفقات العمومية: وهو من أهم الشروط التي لا بد منها، ونعني به التزام القائمين على عملية الانفاق بتجنب التبذير والإسراف من أجل عدم ضياع المال العام. أو بعبارة أخرى هو استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة (ناشد، 2003، ص: 51).

3-2-1 ضابط الترخيص: ويقصد به أن النفقات العمومية تخضع إلى إذن وترخيص من السلطة التشريعية (الهيتي و الخشالي، 2005، ص: 53).

2- أسباب تزايد النفقات العمومية واجراءات ترشيدها:

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العمومية من الظواهر المميزة للمالية العامة في كثير من الدول، وتختلف حجم هذه الزيادة من دولة لأخرى. لذا كان لزاما على هذه الدول السعي من أجل ترشيد نفقاتها العمومية بغية الحفاظ على توازنها العام.

2-1 أسباب تزايد النفقات العمومية:

تعددت أسباب تزايد النفقات العمومية فمنها ماهي ظاهرية ومنها ماهي حقيقية، وفيما يلي شكل يوضح أهم هذه الأسباب:

الشكل رقم (02): أسباب تزايد النفقات العمومية

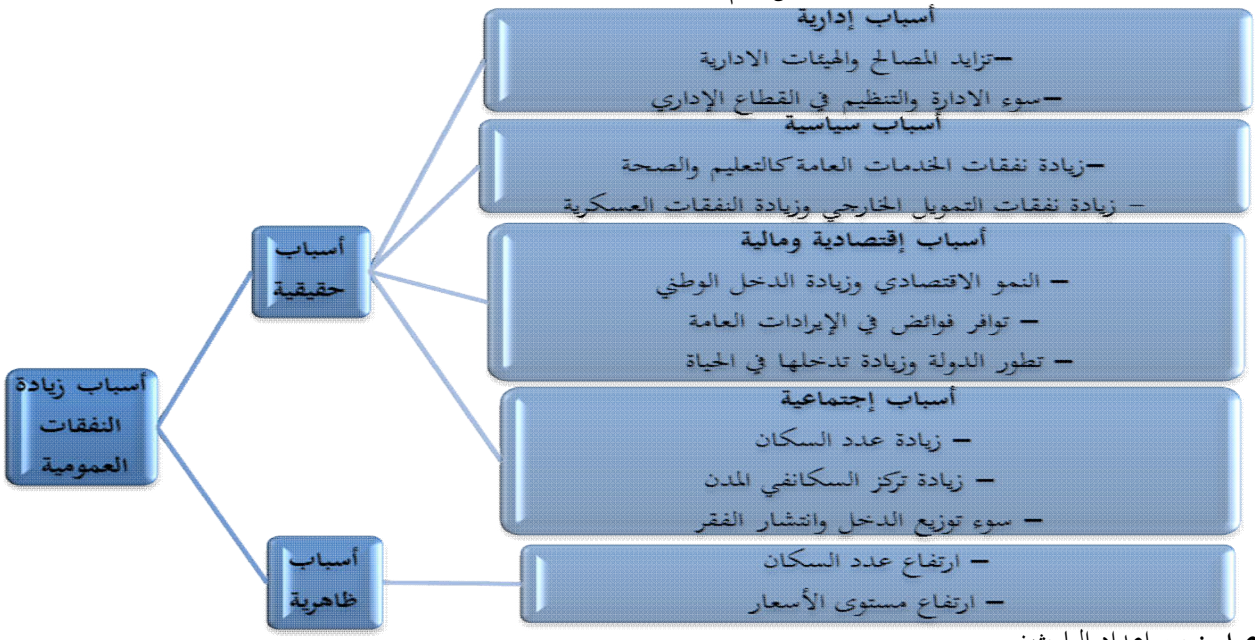

المصدر: من إعداد الباحثين

2-2 ترشيد النفقات العمومية وعوامل نجاحها

2-2-1 تعريف ترشيد النفقات العمومية:

يقصد بترشيد النفقات العمومية الحصول على أعلى انتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق وبتفادي الاسراف والتبذير. فترشيد النفقات العمومية يتضمن ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق أكبر ما يمكن (دوح، 2006، ص: 44).

2-2-2 عومل نجاح ترشيد النفقات العمومية:

يوجد العديد من العوامل التي يمكنها أن تساهم في نجاح عملية ترشيد النفقات العمومية ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- ❖ تحديد أهداف دقيقة وواضحة من أجل البرامج الحكومية المسطرة "الخطط التنموية" سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل (المهايتي، 2010، ص: 95)؛
- ❖ تحديد الأولويات من أجل الحفاظ على المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه؛
- ❖ القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام؛
- ❖ عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف؛
- ❖ تفعيل دور الرقابة على النفقات العمومية.

ثانياً: تزايد النفقات العمومية بالجزائر: أسبابها واجراءات ترشيدها

سجلت النفقات العمومية بالجزائر تزايدا كبيرا منذ سنة 2000 ، وفي ما يلي سيتم التطرق إلى تطور النفقات العمومية، أسبابها، وإجراءات ترشيدها في الآونة الأخيرة.

1- ظاهرة تزايد النفقات العمومية بالجزائر وأسبابها: 2000-2019

1-1 تطور النفقات العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019

إنتهجت الجزائر سياسة غلب عليها القطاع العام، أين أخذت النفقات العمومية دورا جد مهم وكبير في نشاطاتها الاقتصادية. إذ عرفت النفقات العمومية منذ سنة 2000 ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث انتفلت هذه الأخيرة من 1176.1 مليار دج خلال سنة 2000 إلى 8272.56 مليار دج سنة 2011 ليبلغ فيما بعد قيمة 6854.96 مليار دج في سنة 2018. وحسب قانون المالية لسنة 2019 وفقا للجريدة الرسمية تبلغ النفقات العمومية ما قيمة 7556.2 مليار دج (قانون المالية، 2019). والجدول الموالي يوضح تطور هذه النفقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

جدول رقم (01): تطور النفقات العمومية بالجزائر من 2000 إلى غاية 2019

مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المبلغ	1176.1	1452.4	1602.3	1811.1	1920.0	2302.9	3555.4	3946.75	4882.2	5474.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ	6468.9	8272.56	7745.5	6879.8	7656.2	8753.7	7984.2	6883.22	6854.9	7556.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجرائد الرسمية الخاصة بقانون المالية للعديد من السنوات

يبين الجدول السابق أن النفقات العمومية الجزائرية اتسمت بتزايد كبير جدا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014. ويرجع ذلك خصوصا الى البرامج الاستثمارية الخماسية التي أُعتمدت من قبل الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في كل من برنامج الانعاش الاقتصاي (2000-2004) ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014). وقد شهدت الفترة 2014-2018 انخفاضا في النفقات العمومية وذلك بسبب انهيار أسعار البترول التي حدثت في منتصف 2014، والتي لم تعرف عودة في الصعود كما كانت الى يومنا. ويمكن ايضاح التطورات الحاصلة في هذه الفترة جيدا من خلال الشكل رقم 03 الموالي:

الشكل رقم (03): تطور النفقات العمومية بالجزائر

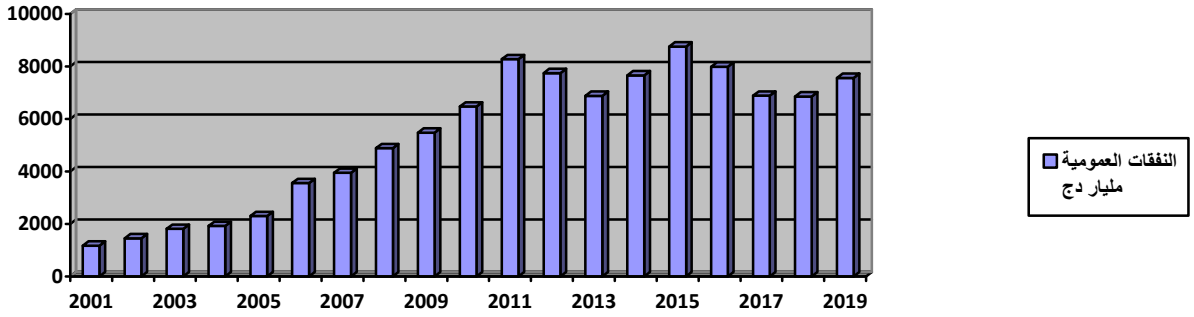

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

جدول رقم (02): تطور هيكل النفقات العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التسيير	830.1	948.7	1053.4	1141.7	1200.0	1255.3	1439.5	1652.7	2363.2	2661.2
التجهيز	346.0	503.6	548.9	669.4	720.0	1047.0	2115.8	2294.1	2519.0	2813.3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التسيير	3446.0	4295.1	4925.1	4335.6	4714.5	9472.3	4807.3	4591.8	4584.5	4954.5
التجهيز	3022.8	3981.4	2820.4	2544.2	2941.7	3781.45	3176.8	2291.4	4043.3	2601.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجرائد الرسمية الخاصة بقانون المالية للعديد من السنوات

عرفت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ارتفاعا جد معتبر في كل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وهذا خصوصا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2011. فقد شجع الارتفاع المستمر في أسعار البترول خلال هذه الفترة الجزائر على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية، مراجعة الأجور لأكثر من مرة، تقديم الاعانات وفتح مناصب شغل جديدة...؛ ويندرج هذا كله ضمن المساعي الحثيثة إلى تطوير الاقتصاد الجزائري. فقد ركزت الحكومة خلال هذه الفترة على تحسين البنى التحتية من طرقات (خصوصا الطريق السيار شرق غرب) ومنشآت إدارية وصحية.... . كما عرفت الفترة ما بين 2011- 2019 تذبذبات في النفقات بالنسبة لكل من مزانيتي التسيير والتجهيز، ولعل أهم الأسباب في ذلك هو التذبذبات الحاصلة في سوق البترول خلال نفس الفترة. والشكل الموالي يوضح جليا أهم التطورات الحاصلة في كل من الميزانيتين، وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التسيير في السنوات الأخيرة شهدت استقرارا في قيمتها وذالك راجع

أساسا إلى توقيف الدولة لعمليات التوظيف، في حين أن ارتفاع نفقات التجهيز بالرغم خصوصا من الانخفاض الكبير في أسعار البترول في نفس الفترة يرجع إلى إرادة الدولة في استكمال المشاريع الاستثمارية العديدة غير المنتهية من أجل تسليمها في آجالها المحددة.

الشكل رقم (04): تطور هيكل النفقات العمومية للجزائر خلال الفترة 2000-2019

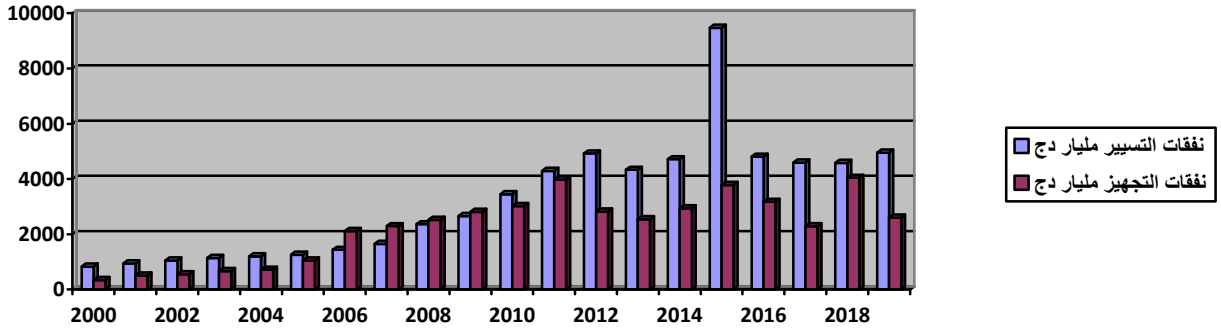

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

1-2- أسباب تزايد النفقات العمومية بالجزائر

يرجع تزايد النفقات العمومية في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار ؛
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري؛
- الزيادات المتتالية في أجور الموظفين حيث انتقل الحد الأدنى المضمون للأجر من 6000 دج سنة 2000 إلى غاية 18000دج منذ سنة 2012؛
- ارتفاع عدد السكان؛
- ارتفاع في الخدمات الادارية والنفقات المتعلقة بها؛
- التكفل المتزايد بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف والمحدود؛
- التوسع في نفقات الصحة العامة والتعليم.

2- انهيار أسعار البترول وترشيد النفقات العمومية بالجزائر منذ منتصف 2014

شهد المنتصف الثاني من سنة 2014 انهيارا كبيرا في أسعار البترول، والذي كان له أثر كبير على العديد من الدول المصدرة للبترول منها الجزائر. إذ أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المواد الطاقوية بما يقارب 98 % من اجمالي المنتوجات المصدرة، مما جعلها ترتبط وتتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة على مستوى الأسعار المتعلقة بها.

2-1 انهيار أسعار البترول وانخفاض النفقات العمومية بالجزائر

سجلت النفقات العمومية الجزائرية عدة تذبذبات بعدما عرفت تزايدا كبيرا غير سابق وخصوصا منذ سنة 2000 إلى غاية 2011. ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع سعر برميل البترول طوال تلك الفترة بسبب استمرار نمو الإقتصاد العالمي والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي. وقد ارتبطت هذه النفقات ارتباطا كبيرا بسعر برميل البترول سواء بالزيادة أو بالنقصان كما يمثله الجدول " 03 ". فقد شهدت سنة 2009 انخفاضا في أسعار البترول حيث انتقل سعر البرميل من 97.26 دولار في سنة 2008 إلى 61.76 دولار في سنة 2009 جراء الأزمة المالية الحاصلة أنذاك، ليعاود بعدها الصعود من جديد بعدها ليصل متوسطه إلى أكثر من 111 دولار للبرميل سنة2011. ومن الملاحظ أنه خلال هذه الفترة لم يتم تسجيل انخفاض كبير في النفقات العمومية للجزائر وذلك يرجع الى سببين أولهما

عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد وثانيهما اصرار الدولة على استكمال برامجها الاستثمارية التي باشرتها. في حين أن الفترة الأخيرة والتي بدأت من منتصف 2014، عرفت انهيارا كبيرا في أسعار البترول حيث انخفض إلى أدنى مستوياته (خلال سنة 2015 عرف انخفاضا بنسبة 45 %). وتعود أسباب الإنخفاض إلى ضعف في الطلب على البترول والزيادة الكبيرة في الإنتاج خلال هذه الفترة ونخص بالذكر زيادة انتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة (AREZKI, R., & BLANCHARD, O., 2014). وتجدر الإشارة أيضا أن الإنخفاض في أسعار البترول أثر على قيمة التجارة العالمية للسلع. والتي يرجع سببها إلى تراجع في الإقتصاد الصيني وركود في العديد من الإقتصاديات النامية الأخرى إضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف وعدم استقرار مالي للعديد من البلدان المتقدمة (SEBASTIEN، 2017). ولم تعرف هذه الأسعار تحسنا كبيرا إلى غاية سنة 2016؛ أين عاودت الصعود من جديد بعدها ولاكن بوتيرة بطيئة لتستقر عند 70 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2018. وقد كان لهذا الانهيار أثر سلبي كبير جدا على كل من ايرادات الجزائر (اذ تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها العامة) ونفقاتها. فكما هو واضح في الجدول، شهدت النفقات العمومية هي الأخرى انخفاضا في قيمتها وهذا جراء تبني الجزائر لسياسة ترشيد النفقات العمومية المطبقة منذ سنة 2015.

جدول رقم (03): تطور سعر برميل البترول والنفقات العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر "دولار"	28.5	24.44	25.02	28.83	38.27	54.52	65.14	72.39	97.26	61.67
النفقات العمومية "مليار دج"	1176.1	1452.4	1602.3	1811.1	1920.0	2302.9	3555.4	3946.7	4882.2	5474.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
السعر "دولار"	79.5	111.26	111.67	108.66	98.95	52.39	43.55	54.25	71.05	
النفقات العمومية "مليار دج"	6468.9	8272.5	7745.5	6879.8	7656.2	8753.7	7984.2	6883.2	8627.8	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير عالمية وعلى الجرائد الرسمية الخاصة بقانون المالية للعديد من السنوات

2-2 اجراءات ترشيد النفقات العمومية بالجزائر منذ أزمة 2014

عقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار البترول في سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات في مجال ترشيد نفقاتها العمومية والتي لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا هذا. وترجع هذه الاجراءات إلى التراجع الكبير الذي عرفته ولا زالت تعرفه ايرادات الجزائر. كما أن هذه الاجراءات مست كل من ميزانيتي التسيير التجهيز على حد سواء.

2-2-1 اجراءات ترشيد نفقات التسيير

منذ نهاية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من اجراءات ترشيد نفقات التسيير، وأول تعليمة في هذا الإطار كانت رقم 348 ومؤرخة في 25 ديسمبر 2014 التي لا زالت سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا. فيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه الاجراءات:

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كقطاع الصحة، التربية والتعليم؛ أو في الحالات الخاصة مثل التقاعد أين يتم تعويض منصب واحد عوض ثلاثة مناصب شاغرة. كما تم اللجوء إلى سياسة إعادة نشر المناصب المالية الموجودة من أجل تغطية العجز الموجود في الإدارات العمومية (وزارة المالية ، 2014)؛
- الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذا اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات باستثناء المهمة وذات الجدوى؛
- ضرورة الحد من انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها.

كان لهذه الاجراءات أثر كبير في زيادة معدلات البطالة في أوساط الشباب خصوصا خريجو الجامعات. وبالأخص أن الجزائر بلد غير متنوع اقتصاديا أين يلعب القطاع الخاص دورا محتشما جدا إذا ما قورن بما تزخر به البلاد من مقومات، والتي كانت ستجعله من أقوى الدول في العديد من القطاعات خصوصا القطاع الزراعي، السياحي والصناعي إذا ما تم تشجيع الاستثمارات بها وتطويرها. فالاعتماد بشكل كبير على العديد من البرامج من أجل تشغيل الشباب كعقود ما قبل التشغيل وغيرها الذي تبنته الجزائر منذ سنوات لا يعد حلا نهائيا للقضاء على البطالة بالجزائر وخصوصا مع النمو السكاني الذي تعرفه (أكثر من 40مليون).

2-2-2 اجراءات ترشيد نفقات التجهيز

عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى العديد من الإجراءات فيما يتعلق بترشيدها. وهذا من خلال نفس التعليمة سالفة الذكر وغيرها من التعليمات الصادرة عن الحكومة الجزائرية إلى غاية يومنا هذا. وفيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه الاجراءات:

- أول اجراء قامت به الحكومة كان تجميد كل العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها إلى وقت لاحق يحدده الوزير الأول. ولا يتم تبليغ رخص برامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي، ويشترط في ذلك أن يتوفر الوعاء وأن يكون خاليا من كل العوائق فضلا عن نتائج اعلان الصفقات. وهذا كله يندرج في إطار التعليمة 348 السالفة الذكر. كما أن كل التزام تعاقدي جديد يجب أن لا يوضع إلا بترخيص من الوزير الأول. وبالرغم من هذه التعليمة ألا أن نفقات التجهيز استمرت بالصعود حيث بلغت 8753.7 مليار دج في سنة 2018 في حين أنها بلغت في 2014 قيمة 7656.2 مليار دج كما يوضحه الجدول 03 السابق. ويرجع تفسير ذلك إلى العدد الكبير من المشاريع الجارية الإنجاز الموضوعة في إطار البرامج التنموية من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014. ومن هنا يمكن القول أن الحكومة الجزائرية لم تستطع التحكم في نفقات التجهيز من خلال هذا الإجراء مما جعلها تلجأ لإجراءات أخرى؛
- تجميد كل العمليات لتي لم تعرف انطلاقا فعليا ورصد العمليات التي ليست لها أولوية من خلال تقديم قائمة اسمية للمشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب الأولوية وفقا للتعليمة رقم 3251 المؤرخة في 03 مارس 2015 (وزارة المالية، 2015). لتقوم الحكومة بعد ذلك بوضع قائمة اسمية للمشاريع المعنية بالتجميد من أجل التخفيض في نفقات التجهيز التي لم تسجل انخفاضا وهو عكس ما كان متوقعا. كما تم وضع مصفوفة خاصة بمعالجة المشاريع وقد تضمنت مختلف الحالات الممكنة من أجل تسهيل تحديد المشاريع التنموية المجمدة؛

- فرض تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية خلال سنة 2016؛
- القيام بتسقيف النفقات العمومية ابتداءا من سنة 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ مالية معينة (وزارةالمالية، 2016)، إلا أن الإستهلاكات كانت أكثر من المبالغ التي منحت لها؛ وهذا لوجود ديون غير مسددة كانت كل مرة تطلبها الولايات من الوزارة للمشاريع التي هي في طور الإنجاز؛
- غلق كل حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك البرنامج الخماسي 2015-2019 "توطيد النمو الإقتصادي" والذي لم يدم سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا وهذا بسبب عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز؛ وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11/17 الصادر عن وزارة المالية في 15 جانفي 2017. ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم 145-302 بعنوان حساب تسيير العمليات الإستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. بموجبه تم تبني مبدأ سنوية تبليغ الاعتمادات المالية الممنوحة. إذ أن التكفل بتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية يكون من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المبلغة. وعلى هذا الأساس يكون إلزاما على الآمرين بالصرف القيام بوضع الالتزامات على رخص البرامج في حدود اعتمادات الدفع لفائدتهم وهذا وفقا للتعليمة الصادرة عن وارة المالية في 03 ديسمبر 2017.

بالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الوزير الأول كان بين الحين والآخر خلال هذه الفترة برفع التجميد على العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم تجميدها، وخصوصا تلك المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، ونخص بالذكر القطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم.

الخاتمة

أصبح موضوع ترشيد النفقات العمومية في السنوات الأخيرة من أهم الانشغالات التي تؤرق العديد من الدول وبالأخص بعد انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014. حيث أن هذه الأخيرة جعلت هذه الدول تتخبط في مشاكل اقتصادية، سياسية وإجتماعية. وتعد الجزائر من الدول التي تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة ، إذ أنها وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يخص ترشيد نفقاتها العامة بغية معالجة العديد من المشاكل وخاصة الاقتصادية منها. فقطاع النفط يمول الميزانية العامة للجزائر من خلال الجباية البترولية بما يقارب 40 % من الإيرادات العامة للدولة حسب تقديرات 2017.

يعتبر تجميد المشاريع الإستثمارية غير المسجلة وتعليق التوظيف أول اجراء تم اللجوء إليه من قبل الحكومة الجزائرية من أجل ترشيد نفقاتها العمومية والتحكم في التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد. ونظرا لعدم بلوغ الهدف المنشود لجأت إلى اجراءات أخرى مصاحبة لها ولعل أهمها تمثل في تسقيف النفقات العمومية.

تزخر الجزائر بالعديد من الموارد الأولية التي حباها الله بها إضافة إلى موقعها الجغرافي الممتاز. حيث تعد الجزائر نقطة وصل بين أوروبا المتطورة وإفريقيا وخصوصا المكانة التي تحتلها في المغرب، لو تم استثمارها واستغلالها بشكل أمثل لجعلها من أقوى الدول في العالم. وبالرغم من كل هذا إلا أنها بقيت رهينة وحبيسة ارتفاع وانخفاض سعر برميل البترول، إذ تقوم الجزائر بانتهاج سياسة توسعية في حالة ارتفاع أسعاره في حين تلجأ لسياسة انكماشية في حالة انخفاضه. وهو الأمر كذلك منذ سنة 2014 أين قامت الجزائر بتطبيق العديد من الإجراءات التقشفية. لكن تبقى اجراءات ترشيد النفقات العمومية غير كافية لوحدها؛ ولا يمكنها حل المشكل الأساسي الذي تعاني منه الجزائر وهو عدم تنويع اقتصادها.

التوصيات:

- ❖ يجب على الجزائر إعادة النظر الجادة في كل سياساتها الاستثمارية من خلال التشجيع والتدعيم الفعلي لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة من خلال الاستثمارات الخاصة. فالقطاعات الثلاث السالفة الذكر تعد بمثابة قاطرة تأخذ الاقتصاد الجزائري من الحالة التي عليها إلى اقتصاد مزدهر ومتنوع وقوي؛
- ❖ الاستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال تجنب التبذير والإسراف؛
- ❖ الاهتمام برأس المال البشري ذوي الكفاءات العالية والحد من هجرة الأدمغة، من خلال تدعيمهم وتشجيعهم وتوفير كل الظروف الملائمة؛
- ❖ تشجيع الإستثمارات الأجنبية والمشاركة في سلسلة القيم العالمية؛
- ❖ تحديث آليات الرقابة على النفقات العمومية وتجنب الإسراف والتبذير.

المراجع المستعملة:

AREZKI, R . BLANCHARD, O .(2014) .*Sept questions sur la chute récente des cours du pétrole .* Consulté le 7 16, 2017, sur: https://www.imf.org/external/french/np/blog/2014/122214f.htm.: Fonds monétaire international.

SEBASTIEN J .(2017) .*Le ralentissement du commerce mondial : une rupture structurelle porteuse d'incertitudes .* FONDATION ROBERT SCHUMAN/ QUESTION D'EUTOPE N.13 /241 °.

خالد المهايتي. (2010). *الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة.* مصر: مجلة إدارة المال العام.

سوزي عدلي ناشد. (2003). *المالية العامة.* الاسكندرية: منشورات الحلبي الحقوقية.

علي أحمد سليمان أحمد اللوزي. (2000). *المالية العامة.* عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

قانون المالية. (2019). قانون المالية لسنة 2019. *الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية، قانون رقم 18-18 مؤرخ في 2018/12/27 العدد 79 .*

محمد عباس محرزي. (2003). *اقتصاديات المالية العامة، ، ص 65.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد عمر أبو دوح. (2006). *ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة.* الاسكندرية: الدار الجامعية.

نوازد عبد الرحمان الهيتي، و منجد عبد اللطيف الخشالي. (2005). *المدخل الحديث في المالية العامة.* عمان: دار المناهج.

وزارة المالية. (25 ديسمبر، 2014). مراسلة وزارة المالية رقم 348 . *ترسيد النفقات العمومية.* الجزائر.

وزارة المالية. (03 مارس ، 2015). تعليمة رقم 3251 . *ترشيد النفقات العمومية.* الجزائر.

وزارة المالية. (24 مارس، 2016). تسقسف النفقات العمومية. *مراسلة وزير المالية رقم 542.* الجزائر.